

هل تعلمون معاناتنا؟

٢ تيموثاوس ٣: ١٠–١٢

ليبيا

عدد السكان: حوالي 7.5 مليون نسمة.

العاصمة: طرابلس.

نظام الحكم: منقسم. تحكم حكومة الوحدة الوطنية من طرابلس، بينما تحكم إدارة شرقية، مدعومة من مجلس النواب والقوات المسلحة العربية الليبية، معظم المناطق المتبقية.

رئيس الدولة: المجلس الرئاسي برئاسة محمد المنفي، لكن هذا المنصب محل نزاع.

الأديان: مسلمون 99%، مسيحيون 0.5%، بوذيون 0.4%، وباقي الأديان 0.1%.

جينا أ. زورلو، محررة. قاعدة بيانات المسيحية العالمية (ليدن/بوسطن: بريل، تاريخ الاطلاع: أغسطس 2026).

لا تزال ليبيا تنتظر السلام والوحدة

بعد مرور خمسة عشر عامًا على سقوط القذافي، لا تزال ليبيا تفتقر إلى حكومة مركزية ذات شأن. وتسيطر سلطتان متنافستان على أجزاء مختلفة من البلاد، وتدعم كل منهما جماعات مسلحة وجهات خارجية، ولكل منها دوافعها الخاصة.

أما الخسائر التي يتكبدها الليبيون العاديون، فتتجلى في الاعتقالات التعسفية، والتعذيب، والقتل، وفي ندرة محاسبة أي شخص على كل ذلك.

يعيش الجميع في ظل انعدام الأمن، لكن الأقليات الدينية قد تواجه تحديات إضافية. ويُمارس المسيحيون في ليبيا، ومعظمهم من العمال الأجانب، شعائرهم الدينية سرًا. فمجرد الوعظ علنًا أو توزيع منشورات مسيحية قد يعرّض المرء لخطر الاعتقال أو الاحتجاز أو الترحيل.

دستور لا يحمي حرية الدين

لا تزال البلاد تُحكم بموجب دستورها المؤقت، وهو الإعلان الدستوري لعام 2011، الذي يجعل الإسلام دين الدولة، ويسمح لغير المسلمين بممارسة شعائرهم، ويتعهد بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

لكن تطبيق هذه الحماية يظل محدودًا في بعض الحالات. وقد يتعرض أشخاص للاعتقال أو السجن بسبب قضايا تتعلق بإهانة الإسلام أو تغيير الدين. وقد صنّف المراقبون الدوليون ليبيا ضمن الدول التي تواجه فيها حرية الدين تحديات خطيرة.

تأثير التطرف وضعف سيادة القانون

حيثما تكون الدولة ضعيفة، يمكن أن تملأ قوى أخرى الفراغ. وقد برزت جماعات مسلحة وشبكات ذات توجهات إسلامية متشددة، ولا سيما في بعض مناطق الشرق.

وتشير التقارير إلى أن بعض هذه الجماعات تمارس نفوذًا على بعض المساجد والأنشطة الدينية والتعليمية. كما تُمارس في بعض المناطق عمليات اعتقال واحتجاز دون إجراءات قانونية واضحة أو مساءلة كافية.

وعند التدقيق، تظهر أيضًا صلات بين بعض الجهات النافذة وشبكات الاتجار بالبشر والاحتجاز.

وبالنسبة للمسيحيين، والمهتدين، والليبيين غير المتدينين، وكذلك بعض الأقليات المسلمة، مثل الصوفيين والإباضيين، يمكن أن يؤدي ضعف سيادة القانون إلى زيادة مخاطر التعرض للضغط أو التمييز أو الملاحقة من جانب بعض الجهات.

اضطهاد المسيحيين والأقليات الأخرى

في عام 2015، شعر المسيحيون في جميع أنحاء العالم بالرعب إزاء فيديو يُظهر المجزرة الوحشية التي راح ضحيتها 21 مسيحيًا على يد جماعة متطرفة على شاطئ في ليبيا.

ولا تُعتبر ليبيا عمومًا بلدًا يشهد مجازر طائفية سنوية. فالضغط فيها أكثر هدوءًا، ويتجلى في بعض الأحيان من خلال المحاكم والقيود القانونية والاجتماعية، إلى جانب حوادث العنف.

في أبريل/نيسان 2025، أصدرت محكمة أحكامًا بالسجن على 11 مسيحيًا، تتراوح مدتها بين ثلاث وخمس عشرة سنة، بتهم شملت إهانة الإسلام وإهانة المقدسات الدينية.

وكان بعضهم قد اعتُقل قبل ذلك بعامين، في عام 2023، بتهم تتعلق باعتناق المسيحية والتحدث عن دينهم مع الآخرين. ووفقًا للتقارير، جرت محاولات لإجبار عدد منهم على التخلي عن المسيحية تحت التعذيب.

ولا يقتصر الضغط على المسيحيين؛ فقد قام متشددون سلفيون في الشرق بتدمير أو إلحاق أضرار بأضرحة صوفية، كما يواجه الإباضيون والليبيون غير المتدينين أشكالًا من التمييز والضغط.

لذلك، تجري الحياة الكنسية في الخفاء، ويُعد الاجتماع علنًا أمرًا خطيرًا في بعض الظروف.

الأسرة والمجتمعات والتعليم

تتأثر المدارس والمناهج التعليمية بدرجة كبيرة بالبيئة الدينية والثقافية السائدة في البلاد، بينما تكاد الأديان الأخرى والآراء غير الدينية تغيب عن المشهد.

وقد يشعر أطفال الأقليات بهذا التمييز عادةً من خلال الضغط الاجتماعي والثقافي، لا من خلال أي شيء مكتوب.

كما لا تتوفر حماية قانونية واضحة وكافية لمن يختارون ترك الإسلام أو تغيير معتقدهم الديني.

المرأة وقانون الأسرة والتمييز الديني

يتبع قانون الأسرة مبادئ الشريعة الإسلامية، وتختلف أحكامه من شخص لآخر. فالزواج والطلاق والميراث والجنسية تختلف باختلاف الأشخاص.

لا يجوز للمرأة المسلمة الزواج من رجل غير مسلم، بينما يتمتع الرجل المسلم بقدر أكبر من الحرية في هذا المجال.

وقد تجد المرأة الليبية المتزوجة من أجنبي أنها لا تستطيع توريث جنسيتها لأبنائها، مما يؤثر على هويتهم القانونية وعلى حصولهم على الخدمات الأساسية.

ندعو الله

- من أجل مسيحيي ليبيا، وخاصةً المهتدين الجدد والمسجونين، أن يحفظهم الله ويمنحهم الثبات.
- من أجل قادة الكنائس الذين يتخذون قرارات قد تُعرّض حياة الناس للخطر، أن يرشدهم الله بحكمة وأمان.
- من أجل كل من لا يزال يعاني من آثار التعذيب والاعتقال والاتجار بالبشر، ومن أجل من فقدوا أحباءهم. إن هذا النوع من التعافي يستغرق وقتًا أطول بكثير مما توحي به الأخبار.
- أن تنمو حركة نحو المسيح بين الليبيين، وبين المهاجرين العابرين، وبين الأقليات الأخرى في البلاد.
- من أجل إنهاء الانقسام، ومن أجل حكومة مستقرة بما يكفي لتطبيق سيادة القانون وحماية حقوق جميع المواطنين.
- من أجل أن يغيّر بعض الذين ينشرون الكراهية والعنف باسم الدين قلوبهم تغييرًا حقيقيًا، وأن يختاروا طريق السلام والمصالحة.
- من أجل الليبيين الذين يعيشون في الخارج، أن يلتقوا بالمسيح حيثما كانوا، وأن يحملوا هذا الرجاء إلى عائلاتهم في الوطن.
- وذلك حتى يسود السلام والمصالحة، ويتمكن جميع الليبيين من العيش بأمان وكرامة، مع احترام حقوقهم وحرياتهم الأساسية.